# الصندوق الاجتماعي في عدن يدعم مشاريع حصاد مياه الأمطار

■ «عدن/ محمد عبدالله قائد

اختتمت بمقر الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن الدورة التدريبية في مجال حصاد مياه الامطار حيث تطرق فيها الأخ عادل محمد راوح ضابط مشاريع في قطاع المياه والبيئة في الصندوق إلى أنواع مشاريع حصاد مياه الأمطار العامة وإلى مكونات مشاريع حصاد المياه الخاصة بالسقايات الخاصة كما أكد الأخ عادل راوح في ورقة عمله التي قدمها إلى مشاريع حصاد مياه العيون والغيول وإلى السياسات التي تتدخل في مشاريع حصاد مياه الأمطار العامة.

الدورة التي اقامها الصندوق تطرقت أيضا إلى خطوات تسقيط موقع المشروع والمخاطر المؤثرة على موقع المشروع «موقع الخزان» وإلى تصنيف طبقات الحفر وحفر الأساسات التي أكد فيها الأخ راوح على ضرورة فحص المواد والخطوات المطلوبة لتنفيذ الخزانات من مواد الاسمنت والحجر والكري والرمل والحديد.

الدورة كانت غنية بما تضمنتها ورقة عمل الأخ عادل راوح والتي عبر خلالها المشاركون عن استفادتهم الكبيرة في الطرح الموضوعي للحالات الخاصة التي يتطلب العمل فيها في بعض الخزانات حيث أكد راوح أنه عندما يكون طول الخزان أكثر من ٣٠ مترا لا بد أن ينفذ في الجدران فاصل تمدد وفي هذا الفاصل ينفذ عازل من الـwater stop» وهو ما يجب أن يركز عليه المسؤول الفني عند تنفيذ الفواصل أو العازل في الاماكن الموضحة في ملحقات مشاريع الحصاد وتعريف السقاية وعوامل النجاح للتدخل في السقايات الخاصة إلى جانب ضرورة معرفة شروط التدخل في السقايات الخاصة وعمل أسقف من الفرو اسمنت.

# ٣٤,٦ مليار ريال قيمة صادرات الغرفة التجارية بالحديدة في ٢٠١٠م

■ «الحديدة/سبأ

بلغ اجمالي قيمة الصادرات المسجلة لدى غرفة وتجارة وصناعة الحديدة خلال العام الماضي ٣٤ مليارا و٦٩٩مليونا و١٥٠ الفا و٢٣٩ريالاً.

وأوضح مدير عام الغرفة محمد عبدالواحد الحطامي لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن الصادرات شملت منتجات سمكية وزراعية وحيوانية وتجارية بلغت قيمةالموزونة منها ٣٢ مليارا و١٥٤مليونا و٦٥٤ الفا و٩٥٣ ريالاً، فيما بلغت قيمة الصادرات غير الموزونة مليارين و٥٤٤ مليونا و٤٩٥ ألفا و٢٨٦ ريالاً مشيرا إلى أن الاسماك احتلت المرتبة الاولى حيث بلغت كمية الاسماك المصدرة خلال العام الماضي ٣٦ الفا و١٨ طنا بمبلغ ١٥مليارا و٢٧٢مليونا و٦٣٥الفا و١٨٧ريالاً صدرت لكل من السعودية والكويت والاردن والصين واسبانيا وايطاليا.

إلى ذلك بلغ اجمالي إيرادات مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي ٥٧٣ مليونا و٥٤٧ الفا و٤٩٩ريالاً مقابل ٥١٦ مليونا و٦٥٣ الفا و٢٩٥ ريالاً العام قبل الماضي.

ذكر ذلك لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ / مدير المكتب بالمحافظة جمال الحميري مبينا أن الزيادة في الإيرادات الفعلية على المقابل بلغت ٥٦ مليونا و٨٩٤ الفا و٢٠٤ ريالات بنسبة ١١٪ .

وأشار إلى أن الإيرادات شملت زكاة الحبوب والقات والخضروات وزكاة الباطن بالإضافة إلى زكوات أخرى.

# دراسة اقتصادية تدعو لتشجيع البنوك على دعم القطاعات الواعدة والصادرات

■ «كتب/عبدالله الخولاني

شددت دراسة حديثة على أهمية تشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية و المشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، وإنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

ودعت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي واتباع استراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة مثلى في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية الراهنة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك .

وطالب بتطبيق مبادئ الحوكمة و الحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام و القطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

خلال العام الماضي

# ٢٤,٨ مليار ريال إيرادات مبيعات المشتقات النفطية بذمار

■ «ذمار/ رشاد الجمالي

بلغ إجمالي إيرادات مبيعات المشتقات النفطية المباعة لفرع شركة النفط اليمنية بمحافظة ذمار خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٢٤ مليارا و٨٠٤ ملايين و٨٤ ألفا و٨٩٥ ريالا.

أوضح ذلك لـ«الثـــــورة» المهندس عبدالرحمن الثور مدير فرع شركة النفط اليمنية بالمحافظة.

مشيراً أن تلك الإيرادات تشمل ١٣ مليارا و٢٤ مليوناً و٩٤٧ ألفا و٩١٨ ريالا قيمة ١٨٩ مليونا و٤٠٥ الاف و٩٢٩ لترا من مادة البنزين.

و١١ مليارا و٦٩٣ مليوناً و٨٦٠ ألفا و٥٧٧ ريالا قيمة ٢٧٣ مليوناً و١٣٧ ألفا و٩٠٩ لترات من مادة السولار و٨٥ مليوناً و٢٧٦ ألفا و٤٠٠ ريال قيمة مليون و٩٢٣ ألفا و٦٦٠ لترا من مادة الكيروسين.

منوها إلى ما تم اعتماده من المواد البترولية لفرع شركة النفط اليمنية بذمار والمخصص من قبل الإدارة العامة والذي يوزع على حصص يومية حيث بلغ خلال يناير من العام الحالي ٢٠١١م ٧٢٧ ألفا و٣٠٢ لتر بنزيل ومليونا و١٨٣ ألفا و١٨ لترا ديزل و١٨ ألفا و٥٠٢ لتر كيروسين وهذه الكميات شاملة جميع أنشطة الفرع المخصص للبيع من المنشآت التجارية والصناعية من الديزل.

مبيناً أن إجمالي عدد المحطات الواقعة ضمن النشاط الجاري لفرع الشركة في إطار محافظات ذمار والبيضاء وإب والضالع بلغ ١٥٩ محطة موزعة على ٦٨ محطة في محافظة ذمار و٦٢ محطة في محافظة البيضاء و٢٤ محطة في محافظة إب وخمس محطات في محافظة الضالع.

وأضاف : إن عملية تحضير الناقلات يتم تحميلها بالمواد من منشآت الحديدة بالرقم «إيصال الاستدام» وهذا ما يضمن المساواة في التموين بين الوكلاء.

وأشار إلى أن فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة ذمار تسعى لافتتاح مكتب في مديرية رداع محافظة البيضاء لتأمين احتياجات السوق من تلك المواد وكسر الاحتكار والحد من التلاعب بأسعار المشتقات النفطية بناء على ما تم التفاهم عليه بين الأخ محافظ محافظة البيضاء والمدير التنفيذي للشركة الأخ عمر محمد اسماعيل الأرحبي بتوفير غرفة واحدة تخصص ضمن المجمع الحكومي لرداع وذلك للقيام بأعمال التحضير والتوزيع ولا زالت هذه الفكرة قيد الدراسة حسب ما جاء في المذكرة الموجهة لمحافظ البيضاء بأنه سيتم رفع الموضوع إلى الجهات ذات العلاقة.

ولفت مدير عام فرع شركة النفط اليمنية بذمار إلى أن الشركة تقوم بعمل محطات نموذجية على الخط الدولي عدن والذي يربط محافظتي عمران وعدن ويمر من النشاط التمويني للفروع عدن وتعز وإب وذمار وصنعاء.

موضحاً أن فرع الشركة يقوم بصورة دورية بالتفتيش المفاجئ على المحطات الواقعة في نطاقه ومعرفة مدى التزام أصحاب المحطات بعدم التلاعب بالعيار وذلك بمعايرة المحطات بواسطة الفنيين المتخصصين ومن ثبت تلاعبه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده وتطبيق العقوبة من واقع قرار مجلس الوزراء الخاص بالمخالفات رقم ٢٤٤ لعام ٢٠١٠م بشأن لائحة مخالفات تسويق المواد البترولية ومكافحة تهريبها.

مشيداً بدور واهتمام الأخ عمر محمد اسماعيل الارحبي المدير العام التنفيذي للشركة في تذليل أية مشاكل قد تحدث ومنها الطلبات المتزايدة على المواد البترولية كون نطاق الفرع يضم أربع محافظات إلى جانب دعمه للفرع لما من شأنه السعي لتطويره.

رأي اقتصادي

# الوساطة المالية والمصرفية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

* .. ليس بخاف على واضعي السياسة المالية والنقدية والمصرفية والاقتصادية والتنموية في بلادنا أن استخدام الوساطة المالية والمصرفية عموماً وفقاً للأنظمة والتقنيات المنظورة يجنّد الادخار الخاص ويضعه بفعالية في خدمة الاقتصاد الوطني اليمني وأن انطلاق النشاط المصرفي والمالي على أسس سليمة هو حجر الزاوية في عملية الاصلاح الاقتصادي الشامل في بلادنا اليمن كما أن المزيد من تحديث المصارف الخاصة والمختلطة والحكومية سيساعد اليمن على تحقيق المزيد من النمو المستدام وإلى زيادة تخصيص الموارد المناسبة لكافة قطاعات الانتاج وفقاً لحاجاتها وإمكانياتها.

ويعلم العاملون بالقطاع المالي والمصرفي اليمني أن السلطات النقدية والمصرفية في بلادنا اليمن والسلطات النقدية والمصرفية في بلدان الوطن العربي وكافة البلدان الأجنبية تتعاون تعاوناً مفتوحاً ومهيأ للوصول بهذا التعاون إلى حدود بعيدة وتنسيق السياسات والمعايير المصرفية والاستفادة من الخبرات القائمة في الادارة والخدمات والرقابة المصرفية وقيام مصارف ومؤسسات مالية برساميل كبيرة مشتركة وسوق مالية ومصرفية قوية واحدة يتكامل القطاع المصرفي والمالي اليمني ويكون قادراً على التعاون مع الصناعة المصرفية الإقليمية والعالمية ومواكبة تطوراتها فالقطاع المالي والمصرفي اليمني واعد والسلطات النقدية تشجع المصارف العربية والعالمية على دخول السوق اليمنية فالالتزامات المصرفية في اليمن طويلة الأمد تشكل عنصراً أساسياً وتشجع على إبقاء الرساميل داخل اليمن وبقدرتها على تحرير الصناعة المصرفية وعلى إدارة المصارف والمؤسسات المالية ومراقبتها بكفاءة والالتزام باتخاذ تدابير الحيطة والأمان للادخارات والوساطة المالية والمصرفية.

# ١٨ ألف طن كمية إنتاج الحديدة من الأسماك والأحياء البحرية

■ «الثورة/ يحيى كرد

بلغ إجمالي انتاج محافظة الحديدة من الاسماك والاحياء المائية خلال العام الماضي ٢٠١٠م (١٨) مليونا و(١٣٨) ألفا و(٣٩٦) كيلو موزعة على مختلف مراكز انزال المحافظة وشملت جميع أنواع الأسماك بقيمة إجمالية بلغت (١٨٥) مليونا و(٩٠٢) ألف و(١٢٠) ريالا بفارق زيادة عن العام الماضي ٢٠٠٩م بلغت (٢٥) مليونا و(٨٣) ألفا و(٢٠٢) ريال بنسبة زيادة بلغت ١٨٪. ذكر ذلك لـ«الثورة» الأخ عبدالاله محمد مكي، مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة الحديدة، مشيراً الى أن كمية صادرات محافظة الحديدة من الاسماك والجمبري وفيليه الحبار وابو مقص وخيار البحر وزعانف القرش والقواقع وجمبري المزارع خلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغت خمسة آلفا و(٤٦٤) طنا و(٧٨٦) كيلو من الاسماك تم تصديرها الى أكثر من ٣٠ دولة ما بين عربية واسلامية وأجنبية بقيمة إجمالية بلغت تسعة مليون و(٣٣)ألفا و(١٣٢) دولارا امريكيا بلغت نسبتها التسويقية المحددة بـ ١٪ التي تم توريدها لخزينة الدولة (٢٥) مليونا و(٢٣٩) ألفا و(٥٣١) ريالا .لافتا الى أن عدد الصيادين اليمنيين العاملين في مياه البحر الاحمر حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٠م تجاوزوا (٣٢) ألف صياد يعملون على أكثر من (٨) آلاف قارب صيد مختلفة الاحجام والانواع.